

27 February 2013

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٨٠

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، الساعة ١٢/٠٥ ظهراً

الرئيسة: السيدة سوجاتا ميهتا..... (الهند)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.14-52679(A)



* 1 4 5 2 6 7 9 *

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٨٠ لمؤتمر نزع السلاح. وأود أن أرحب بحرارة بضيفنا الموقر، السيد إيمون غيلمور، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة الأيرلندي.

وإنه لمن دواعي السرور والشرف أن أدعو السيد غيلمور إلى مخاطبة المؤتمر. السيد غيلمور (آيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، يسرني أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح اليوم.

إن هذا المؤتمر قد اضطلع على مدى عدة عقود بدور مركزي في تعزيز سيادة القانون في مجال نزع السلاح. ومن بين إنجازاته الملحوظة نستطيع أن نذكر اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتمثل هذه الصكوك إسهامات كبيرة من أجل تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار. وهي تبرهن على ما يمكن أن يحققه هذا المؤتمر إذا تحلى أعضاؤه بإرادة جماعية للعمل معاً من أجل الصالح العام.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، فقد صار واضحاً منذ فترة من الزمن أن مؤتمر نزع السلاح لم يعد، للأسف، يؤدي مهامه. ومنذ إنجازته الرئيسي الأخير - اختتام المفاوضات بشأن معاهدة حظر التجارب النووية في عام ١٩٩٦ - أصبح المؤتمر رمزاً للجمود والفشل. وعلينا أن نعكس هذا الاتجاه، ودون توان.

إن نفاذ الصبر المتزايد لدليل على أن هذا المؤتمر، الذي يهدف إلى أن يكون الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، لم يكن قادراً على مدى أكثر من ١٥ عاماً على أداء دوره، وذلك على الرغم من العديد من التحديات الملحة التي نواجهها اليوم في مجال تحديد الأسلحة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة بوضوح عن عدم ارتياحها لإزاء هذه الوضع. وأنشأت بأغلبية ساحقة من الأصوات آليتين جديدتين هنا في جنيف لتيسير المناقشات المتعلقة بالمواضيع التي لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من إحراز تقدم فيها.

وقررت الجمعية العامة أيضاً في دورتها السابعة والستين عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في نيويورك في وقت لاحق من هذا العام. وسيتيح هذا الاجتماع لجميع أعضاء الأمم المتحدة فرصة للتفكير في ما أنجز وفي ما لم يُنجز.

وقد أيدت آيرلندا القرارات الثلاثة جميعها. وأعتقد أنها ستساهم في الجهود العالمية لنزع السلاح في وقت باتت تتقهقر فيه وصارت في حاجة واضحة إلى الدعم. وإننا نتطلع إلى المشاركة الكاملة في المبادرات الثلاث جميعها.

وأعتقد أن رسالة الجمعية العامة رسالة واضحة، أي أنه إذا ظل هذا المؤتمر يتجاهل مسؤوليته عن معالجة بنود جدول أعمال نزع السلاح المعروض عليه، فإنه سيجري العمل على إيجاد سبل لمعالجة هذه المسائل بوسائل أخرى، إذا لزم الأمر. وبما أن بلدي سيتولى إحدى الفترات الست لرئاسة المؤتمر هذا العام، آمل أن نبرهن، عندما نجتمع في نيويورك في وقت لاحق من هذا العام، على أننا قد تمكنا من الشروع في هذا العمل هنا في المؤتمر.

وإننا نعلم أنه يمكن إحراز تقدم في معالجة المسائل الصعبة إذا ما تسلحنا بالإرادة اللازمة. وما اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا) واتفاقية الذخائر العنقودية إلا مثالان على الكيفية التي يمكن أن نعالج بها المسائل المعقدة انطلاقاً من حسن النية وبدعم من المجتمع المدني. وآمل في أن نتضمن الشهر المقبل من إضافة معاهدة قوية وشاملة تتعلق بتجارة الأسلحة إلى قائمة النجاحات التي تحققت في مجال تحديد الأسلحة. والتفاوض بشأن هذه الصكوك في محافل أخرى دليل على أن هذا المؤتمر لا يحتكر المفاوضات في هذا المجال.

وترى آيرلندا أن المبادرات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين فرصة لبعث الحياة من جديد في المؤتمر. ولذلك، يجب أن يسترد مؤتمر نزع السلاح مكانته في صلب المفاوضات العالمية بشأن نزع السلاح.

وأعرب البعض، بمن فيهم أشخاص حاضرون في هذه القاعة، عن تحفظات بشأن إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية. وآمل في أن نتمكن من ترك هذه التحفظات جانباً، وأحث الجميع على المشاركة البناءة في بحث هذه المبادرات الجديدة.

ودعونا نتعامل معها بوصفها فرصاً وليس مخاطر. ولننظر عن كثب في كيفية تصريف أعمالنا. ودعونا ننظر في تشكيلة هذا المؤتمر - الذي لا يضم سوى ثلث أعضاء الأمم المتحدة - وكذلك في تعامله مع المجتمع المدني. وقبل كل شيء، لنستأنف جهودنا من أجل أن يعود هذا المؤتمر إلى العمل.

وها قد انقضت الآن ٥٥ سنة منذ أن قدمت آيرلندا أولى القرارات في الجمعية العامة، كما انقضت ٤٥ عاماً منذ إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار)، التي كانت نتيجة هذه القرارات.

وفي إطار التفاوض بشأن معاهدة عدم الانتشار، اتفقت الدول الحائزة للأسلحة النووية على نزع السلاح، واتفقت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على التخلي عن حيازة هذه الأسلحة.

ورغم أن الأطراف التي قامت بصياغة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تحدد موعداً نهائياً لتحقيق نزع السلاح الكامل، أعتقد أننا يجب أن نفترض أنها كانت تتوقع، على الأقل، أن يُحرز تقدم كبير نحو تحقيق هذا الهدف الرئيسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

في غضون فترة عمرها المقررة في حدود ٢٥ سنة. ولكن ذلك لم يحدث. وتم تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى قبل انتهائها بفترة وجيزة في عام ١٩٩٥. ومع ذلك، وبعد مضي ١٨ عاماً على تمديداتها، يقدر أن هناك ١٩ ٠٠٠ سلاح نووي في العالم. وهذا ببساطة أمر غير مقبول.

وما من شك في أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نجحت في منع الانتشار الأفقي للأسلحة النووية، ولكنها لم توقف الانتشار الرأسي للأسلحة.

ولاحظ الأمين العام للأمم المتحدة في الخطاب الذي أدلى به في مونتيري في الشهر الماضي قائلاً: "إن تأجيل نزع السلاح النووي إلى أجل غير مسمى ريثما يتم استيفاء قائمة متنامية إلى ما لا نهاية من الشروط المسبقة لا يمكن أن يؤدي إلا إلى عالم مليء بالأسلحة النووية".

وإذا لم يتحقق تقدم في نزع السلاح، سينشأ عن ذلك ضغط لا تحتمله متطلبات عدم الانتشار، وتنهار صفقة المعاهدة. وما من شك أن الأمين العام بان كي - مون كان محقاً عندما أندر من أن التأخير سيكون ثمنه باهظاً.

وتوفر لنا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مخططاً لبناء عالم خال من الأسلحة النووية. لذلك فمن الأهمية بمكان أن تواصل كافة الدول الأطراف في المعاهدة العمل على إنجاز جدول أعمال معاهدة عدم الانتشار. ومن المهم أيضاً أن تعترف الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنها هي وحدها التي يمكن أن تنفذ جدول أعمالها في مجال نزع السلاح. وإننا نتطلع إلى أن تبرهن لنا أنها جادة في ذلك.

وبعد بضعة أسابيع من الآن سنجتمع في جنيف في الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥. وآمل أن يتمكن المؤتمر من مواصلة العمل الذي تحقق في اجتماع العام الماضي في فيينا. ولا يزال هناك عمل كثير يجب علينا القيام به لكفالة نجاح المؤتمر الاستعراضي في غضون سنتين من الزمن. وقد آن الأوان للشروع في العمل من أجل تحقيق هذا الهدف.

ولا تزال آيرلندا تؤيد بقوة الجهود الرامية إلى تحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وكذلك من أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وللأسف لم يكن من الممكن عقد مؤتمر في هلسنكي في العام الماضي، كما كان معتمداً، وذلك من أجل العمل على تحقيق هذا الهدف الهام. وآمل أن يتمكن مؤتمر هلسنكي من الشروع في عمله في أقرب وقت ممكن هذه السنة، وإني أدعو جميع الأطراف المعنية إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق ذلك. وهذا أمر لن يكون سهلاً على الإطلاق، ولكن ذلك لا يمنعنا من أن نحاول. ولئن كنت لا أرغب دوماً في المقارنة بين العمليات التفاوضية المعقدة، غير أنه إذا كان هناك درس يمكن استخلاصه من التاريخ الحديث بلدي، فإن الشجاعة والإرادة السياسية والالتزام بالنجاح كفيلة بالتوصل إلى حلول حتى في أصعب القضايا.

وإني أرحب بالعمل المستمر الذي يضطلع به ميسر المؤتمر، السفير الفنلندي السيد لايفافا، وأحث جميع دول المنطقة على المشاركة بحسن نية. وأشجع أيضاً المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الروسي، على أن تعمل جميعها مع الأمين العام للأمم المتحدة، وأن تواصل تقديم الدعم والمشاركة بغية عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن من هذا العام.

وأرحب أيضاً بمبادرة النرويج باستضافة مؤتمر في أوسلو في الأسبوع المقبل بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية. وهذا الاجتماع يتيح لنا فرصة لنذكر أنفسنا بالعواقب الكارثية والأخلاقية والخارجة عن نطاق السيطرة، التي تترتب على أي استخدام للأسلحة النووية، سواء أكان عرضياً أو متعمداً. وإني أرى أنه من الواضح أننا سنكون عاجزين عن أن نواجه، بأي طريقة مجدية، القوة التدميرية الفريدة من نوعها التي يطلقها أي تفجير نووي. وكل ما في الأمر أننا سنكون تحت وطأة ارتباك شديد. أما الآثار الصحية، والبيئية، والزراعية، والتجارية الطويلة الأجل في الحياة البشرية كما نعرفها، فلا يمكن تصورها.

وأعتقد أن الرسالة التي سيتمخض عنها اجتماع أوسلو ستكون بسيطة ومفادها أن محاولات التصدي للتفجيرات النووية سوف لا تجدي نفعاً؛ ولذلك يجب علينا منع حدوثها.

ولهذا السبب يجب أن نضاعف جهودنا هنا، في هذا المؤتمر، من أجل تحقيق نزع السلاح، السبيل الوحيد الذي نضمن به أن ذلك لا يمكن أن يحدث أبداً.

وظل موقف الحكومات الآيرلندية المتعاقبة ثابتاً إذ إنها ترى أن الأسلحة النووية لا يمكن أن تضمن ولن تضمن أمن أية دولة. وأن حيازة هذه الأسلحة تنطوي على مخاطر غير مقبولة، ويجب ألا تكون موجودة في أي ترسانة دفاعية أو أي وضع أمني. إن وجودها في حد ذاته يشكل خطراً على الأمن الدولي.

إن قرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اختبار جهاز متفجر نووي في وقت سابق من هذا الشهر، جلب عليها عن حق، إدانة المجتمع الدولي. ففي هذا القرار تحدّ لنا جميعاً. وما على حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلا أن تدرك أنها تتحدى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، غير مكترثة بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأنها تعمد، برفضها التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى زيادة عزل نفسها عن المجتمع الدولي، لا غير.

وأدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن توقف فوراً ودون شروط مسبقة، التجارب النووية وأنشطة القذائف التسيارية، وأن تستأنف المشاركة في المحادثات السداسية بشأن نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - كما يجب علينا جميعاً - الامتنال الكامل لأحكام المعاهدة وللاتزامات الدولية الأخرى.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، أُحرز تقدم كبير في العقود الأخيرة. وإني فخور بدور آيرلندا في عملية أوتاوا، فضلاً عن عملية أوسلو التي أفضت إلى إبرام اتفاقية الذخائر العنقودية. وكانت مساهمة المجتمع المدني في كل حالة من هذه الحالات ضرورية وملهمة.

وتؤيد آيرلندا أيضاً بقوة وضع معاهدة قوية بشأن تجارة الأسلحة، تطبق عالمياً وعلى أوسع نطاق ممكن، بهدف تنظيم التجارة العالمية في الأسلحة التقليدية. وإننا في حاجة إلى معاهدة تحدد أعلى المعايير الدولية الممكنة وتراعي في الوقت نفسه وبشكل تام الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ومحدوني أمل قوي في أن تتوج مفاوضات الشهر المقبل باعتماد هذه المعاهدة الجديدة البالغة الأهمية.

إننا نواجه اليوم العديد من التحديات في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار.

ويتعين علينا وضع معاهدة بشأن المواد الانشطارية المستخدمة لأغراض الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى، التي يمكن أن تخدم أهداف عدم الانتشار وأهداف نزع السلاح في الوقت نفسه. ولذلك ينبغي أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ولا بد أن نحرز المزيد من التقدم في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإننا نواجه عدداً من التحديات في مجال الانتشار على الصعيد الإقليمي. ويلزم عمل المزيد لتحقيق الانضمام العالمي إلى الترتيبات التعاهدية الرئيسية - معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وإذا كانت هذه القائمة من المسائل تطرح تحديات غاية في الصعوبة، فلنتذكر أن النجاح ممكن.

ففي فترة الخمسة عشرة سنة القصيرة المنقضية منذ دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية - التي جرى التفاوض بشأنها في هذه القاعة - حيز النفاذ، تكاد الاتفاقية أن تحقق إزالة فئة كاملة من الأسلحة من الترسانات العالمية. وفي غضون بضعة أسابيع من الزمن، ستجتمع الدول الأطراف في الاتفاقية في لاهاي في المؤتمر الاستعراضي الثالث. وسوف تجد أمامها معاهدة تتسم بالفعالية ويغلب على أدائها النجاح، وساهمت في تحقيق الأمن الدولي. ويفكر المؤتمر بالفعل في الانتقال من منظمة تركز في المقام الأول على نزع السلاح إلى منظمة يمكن أن تركز على ضمان عدم دخول هذه الأسلحة من جديد في الترسانات العالمية على الإطلاق.

فهذه هي قصة نجاح مؤتمر نزع السلاح. وقد حان الوقت لكي نبرهن مرة أخرى على أنه يمكن إحراز تقدم في هذه القاعة.

سيدتي الرئيسة، إن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يعود إلى العمل الذي أنشئ من أجل القيام به. ويجب أن يستأنف دوره في صميم مفاوضات نزع السلاح العالمية. فالمشاكل التي تقلق المؤتمر لا ترتبط بأي مسألة من هذه المسائل. وجميعنا يمثل مؤتمر نزع السلاح، وعلينا أن نعمل معاً من أجل أن يعود المؤتمر إلى مسار عمله. ولهذا دعونا نشرع في هذا العمل من الآن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد غيلمور على بيانه وكلماته الطيبة. واسمحوا لي بتعليق الجلسة العامة لوقت وجيز لأرافق الزائر الموقر إلى خارج القاعة. علقت الجلسة.

علقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلن استئناف الجلسة العامة.

أود أن أرحب بضيفنا الموقر السيد نضال القطامين، وزير العمل الأردني ليخاطب المؤتمر.

السيد القطامين (الأردن): بسم الله الرحمن الرحيم، أود في البداية أن أهنيك السيدة الرئيسة، على توليك رئاسة المؤتمر وأعرب لك عن ثقتي في ما تتحلين به من حكمة وقدرة على إرشاده وتوجيه عمله نحو الأهداف النبيلة التي نتطلع إليها جميعاً بما يخدم مصالح بلداننا وشعوبنا.

لقد اضطلع مؤتمر نزع السلاح في العقود الماضية بدور ناجح ومهم في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. أما الآن، فمن المؤسف أنه لم يتمكن منذ عدد من السنوات من تحقيق حتى الحد الأدنى من التوافق في الآراء بشأن برنامج العمل على الرغم من النوايا الحسنة التي، وللأسف، لا تكفي أحياناً لتحقيق شراكة عالمية حقيقية بشأن القضايا الدولية الأكثر إلحاحاً، ألا وهي قضية نزع السلاح. ومع ذلك، ورغم هذا المنظور الذي يبدو قائماً، ما زال وفدي يعتقد أن من الممكن تجاوز العقبات التي تعرقل عمل هذا المنتدى وذلك من خلال إجراء مزيد من الحوار الجاد، حوار يراعي مصالح جميع الأطراف ويوفق بين وجهات النظر المتباينة بطريقة تعزز ثقة المجتمع الدولي، ولا سيما الدول غير الأعضاء، في مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد الذي يمكن التوصل فيه إلى اتفاق بشأن معاهدة دولية لنزع السلاح.

وإذ تمكن المؤتمر من إبرام معاهدات هامة في الماضي، في ظل ظروف ربما كانت مشوبة بتوترات دولية أكثر تعقيداً واستقطاباً مما هي عليه اليوم، فإن ذلك يجعلنا نأمل أننا يمكن أن نحقق الانفراج المنشود من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين. ولا تزال حكومة بلدي تتطلع بوجه خاص إلى شكل آخر من أشكال الانفراج، أي توسيع عضوية المؤتمر لجعله يمثل حقاً رغبات ومصالح جميع الأطراف، شأنه في ذلك شأن جميع المحافل الدولية الرئيسية الأخرى. ولم يعد من المقبول أن يظل هذا المؤتمر، الذي يعالج واحدة من أهم القضايا الدولية، وهي مسألة تعيننا جميعاً، نادياً خاصاً أبوابه موصدة أمام معظم بلدان العالم، التي أعرب الكثير منها ولا يزال عن رغبته في تحسين أحوال شعوبها وأحوال البشرية جمعاء. ويجدد وفد بلدي في هذا السياق الدعوة إلى تعيين منسق خاص بشأن هذه المسألة، معتمداً على دعمكم الشخصي، سيدي الرئيسة، آملاً أن تقبل الدول الأعضاء هذا الطلب الذي لم يول حتى الآن اهتماماً كافياً.

وعلى الرغم من أن بلدي ليس عضواً في المؤتمر، فإنه سيواصل تعزيز مبدأ الأمن للجميع - نعم، الأمن للجميع - من خلال الانضمام إلى معاهدات نزع السلاح الحالية والمساهمة بفعالية في أي جهود تُبذل من أجل تحقيق نزع السلاح، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي تشهد نزاعات وتحديات طويلة الأمد تشكل خطراً بالغاً لا يعرض للخطر مستقبل المنطقة فحسب، بل وكذلك مستقبل السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

وإني أعلن من هذا المنبر أن وفد المملكة الأردنية الهاشمية يأسف لتأجيل المؤتمر المعني بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وهو ما يتناقض مع قرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وإننا نشدد على ضرورة عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن، بمشاركة جميع دول المنطقة لأن تأجيل انعقاده يزعزع الثقة في نظام عدم الانتشار الذي تعزز، بشيء من الصعوبة، في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وتمشياً ومبدأ الأمن للجميع، فإننا ندعو أيضاً الأطراف التي ترفض المشاركة في المؤتمر أو تتردد في ذلك أن تعيد النظر في موقفها، وأن تتأمل في النجاحات التي تحققت من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وأن تنظر في الكيفية التي ساعدت بها تلك المناطق على تفادي الأخطار النووية وتعزيز نظام عدم الانتشار. ومن شأن ذلك أن يحول، في الوقت نفسه، دون سباق التسلح في المنطقة، الذي يمكن أن يشكل خطراً على استقرار الدول، ويؤدي إلى تفاقم النزاعات الحالية ويزيد من احتمال انفجارها.

ولعله يكون من المناسب في هذا السياق التأكيد على أن التوصل إلى تسوية للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني عن طريق إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، متصلة جغرافياً على الأرض الفلسطينية، تكون القدس عاصمة لها، فرضية أساسية لتطبيق مبدأ الأمن للجميع في إطار نظام أمن إقليمي ودولي لا تكون فيه حاجة إلى أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها.

وأتمنى لكم جميعاً النجاح التام في عملكم، آملاً أن تتوصلوا إلى توافق في الآراء تمشياً والأهداف التي أنشئ من أجلها المؤتمر وأن تنظروا في إمكانية منح بلدي العضوية الكاملة في المؤتمر، وكذلك لجميع الدول الأخرى الراغبة في الحصول عليها، في أقرب وقت ممكن. وشكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد القطامين على بيانه وعلى كلماته الرقيقة. وأعلن تعليق الجلسة العامة لوقت وجيز لأرافق الزائر الموقر إلى خارج القاعة.

علقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلن استئناف الجلسة العامة الآن.

وأود أن أدعو السفير ماتياز كوفاسيتش من سلوفينيا، بصفته رئيس الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، إلى أخذ الكلمة.

السيد كوفاسيتش (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح بصفتي رئيس الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال، وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا).

وأود في البداية أن أهنيئكم السيدة السفيرة، على توليك رئاسة المؤتمر متمنياً لك النجاح في توجيه هذه الهيئة.

في يوم الجمعة ١ آذار/مارس سيحتفل المجتمع الدولي بالذكرى السنوية الرابعة عشرة لبدء نفاذ هذا الصك، المعلم التاريخي الإنساني في مجال نزع السلاح والتنمية.

لقد مرت أربعة عشر عاماً، إنها مدة زمنية طويلة، وبالتالي فقد حان الوقت لنخطو خطوة إلى الوراء ونقيّم ما تم إنجازه خلال هذه الفترة.

وكما لاحظت عند اختتام الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر الماضي، فإن الحركة المناهضة للألغام الأرضية المضادة للأفراد تواصل الاقتراب من هدفها. فبعد أن انضمت كل من بولندا والصومال إلى الاتفاقية في العام الماضي، بلغ الآن عدد الدول التي قطعت التزاماً رسمياً بإنهاء المعاناة والإصابات التي تسببها الألغام المضادة للأفراد ١٦١ دولة. ويعني انضمام هاتين الدولتين إلى الاتفاقية أن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وجميع الدول في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد تخلت عن استخدام هذا السلاح اللاإنساني والعشوائي الذي ينبغي ألا يكون له مكان في العقيدة الدفاعية والأمنية الوطنية الحديثة.

وكان من دواعي سروري أن علمت في الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف أن الولايات المتحدة كانت بصدد استعراض سياستها في مجال الألغام الأرضية، وأنه من المتوقع أن تتمكن قريباً من الإعلان عن قرار تتخذه في هذا الشأن. وأناشد الولايات المتحدة أن تحتتم استعراض سياستها المتعلقة بالألغام الأرضية على نحو يمكنها من أن تصبح قريباً جزءاً من هذه الحركة.

وبطبيعة الحال، فإن إنهاء المعاناة التي تسببها الألغام المضادة للأفراد يعني أكثر من مجرد تحقيق القبول العالمي للاتفاقية.

ولا تزال أماننا تحديات صعبة في الأجل الطويل. ولذلك يتعين علينا تطهير جميع المناطق الملوثة، وتدمير جميع المخزونات وتقديم المساعدة للضحايا.

وأكرر القول إن تقدماً كبيراً قد أُحرز خلال فترة الـ ١٤ سنة منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ. فقد أعلنت ست دول أطراف في الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف، أنها أتمت

تطهير جميع المناطق الملوثة الخاضعة لولايتها أو الواقعة تحت سيطرتها، وهي الأردن، وأوغندا، والدانمرك، والكونغو، وغامبيا، وغينيا - بيساو. ويبلغ حالياً عدد الدول الأطراف التي امتثلت لهذا الالتزام ٢٣ دولة. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت هنغاريا أنها ستكمل أنشطة إزالة الألغام الجارية في عام ٢٠١٣، وأبلغ كل من موزامبيق وفنزويلا أنهما يهدفان إلى إتمام إزالة الألغام بحلول الموعد النهائي المحدد لذلك في عام ٢٠١٤.

وفيما يتعلق بتدمير مخزونات الألغام المضادة للأفراد، فلعله يكون من المهم التركيز في هذا المحفل، وفي الوقت الذي لا يزال فيه مؤتمر نزع السلاح في طريق مسدود وهو بصدد البحث عن كيفية للشروع في مفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار، على أن نزع السلاح الحقيقي قد بدأ في مكان آخر.

ويمكننا أن نفخر بأن الدول الأطراف قد دمرت مجتمعة، منذ دخول اتفاقية أوتاوا حيز النفاذ، أكثر من ٤٥,٥ مليون لغم من مخزونات الألغام الأرضية.

وكان من دواعي سرورنا أن علمنا في الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف أن أوكرانيا سوف تنفذ مشروعاً لتدمير ٣ ملايين لغم في مطلع هذا العام، كما أشارت اليونان إلى أنها سوف تستأنف عملية تدمير الألغام في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بمساعدة الضحايا، ففي الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف تعززت الصلة بين التزام اتفاقية أوتاوا بمساعدة الناجين من الألغام وإطار حقوق الإنسان المتصل بذلك، وذلك من خلال مشاركة السيدة نافي بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ذكرت النرويج، بوصفها أحد قادة هذه الحركة، أن حالة غالبية ضحايا الألغام باتت اليوم أحسن كثيراً مما كانت عليه قبل عقد من الزمن.

وفي الوقت الذي تتكلم فيه قلة من الدول، المشاركة في هذا المنتدى العالمي المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح، عن نزع السلاح، تعكف غالبية دول العالم بالفعل عن نزع السلاح والحد من المعاناة البشرية وإحداث فارق إيجابي في حياة عدد لا يحصى من النساء والفتيات والفتيان والرجال.

وأود أن أناشد جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وأطلب كذلك إلى جميع الدول - الأطراف وغير الأطراف - أن تجدد جهودها من أجل تنفيذ الاتفاقية.

إن اتفاقيتنا هذه اتفاقية تاريخية وإن التقدم الذي أحرزناه تقدم كبير، ولكن لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يجب القيام به. ولذلك فلنواصل السير للاقترب أكثر من الهدف بأعداد أكبر، مع الاستمرار في الالتزام حتى إنجاز المهمة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير كوفاسيتش على بيانه وعباراته الرقيقة. وأعود الآن إلى قائمة الممثلين الراغبين في الحديث اليوم. وأعطي الكلمة لوفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد سو سي بيونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سيدني الرئيسة، اسمحي لي في البداية أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى للإعراب عن تهانينا الحارة لك بمناسبة توليك رئاسة المؤتمر وأنؤكد لك دعمنا الكامل. وأتمنى لك مخلصاً كل النجاح في مساعيك.

اليوم يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يسترعي انتباه المؤتمر، وحتى يتيسر لكم الفهم الصحيح، إلى تكتيف الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن التجربة النووية الأخيرة التي قامت بها مؤخراً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي خطوة حاسمة من أجل الدفاع عن النفس في مواجهة الأعمال العدائية للولايات المتحدة المتمثلة في انتهاكها الغاشم لحق لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المشروع في إطلاق السواتل لأغراض سلمية.

وليس لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بحكم طبيعتها، خطة لإجراء تجربة نووية كما أنها ليست في حاجة إلى القيام بذلك.

بيد أن الولايات المتحدة تريد أن تثني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تركيز جهودها على تنمية الاقتصاد وتحسين مستوى معيشة الناس في ظل ظروف سلمية ومستقرة.

وتجلى أساساً سوء نية الولايات المتحدة عندما أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الساتل كواغميونغسونغ Kwangmyongsong ٣، النسخة الثانية، في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي.

وإطلاق هذا الساتل هو عمل دولة ذات سيادة في إطار ممارستها لحقها بموجب القانون الدولي.

وتواصل الولايات المتحدة إساءة استعمال سلطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإلقاء اللوم على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب إطلاقها للسواتل.

وقد اضطرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اتخاذ قرار هام في ظل هذا الوضع القائم عندما بلغت سياسة الولايات المتحدة العدائية تجاهها مرحلة خطيرة مما أعاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تنظيم حملة سلمية للنهوض بالاقتصاد وتحسين مستوى معيشة الناس.

وكان هذا هو سبب الحقيقي وراء قيامنا بالتجربة النووية.

ولذلك يجب توجيه اللوم إلى الولايات المتحدة لما صارت عليه الحالة في شبه الجزيرة الكورية، التي باتت الآن قاب قوسين أو أدنى من بلوغ مرحلة لا يمكن التنبؤ بها.

وإنه لمن قبيل اللا منطق والمراء وخداع المجتمع الدولي التأكيد على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين بسبب استخدامها تكنولوجيا "القذائف التسيارية"، كما تدعي ذلك الولايات المتحدة الآن.

ومن بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فإن الولايات المتحدة هي الدولة التي أطلقت أكبر عدد من السواتل، بما في ذلك السواتل العسكرية. والولايات المتحدة هي أيضاً التي أطلقت معظم القذائف التسيارية العابرة للقارات ذات القدرة النووية في العالم. ووفقاً لمنطق الولايات المتحدة، يمكن القول إذن إن الولايات المتحدة هي التي تشكل أكبر تهديد للسلم والأمن في العالم، وينبغي أن تكون أول من يُعترض عليها.

وتصر الولايات المتحدة، وهي التي نفذت معظم التجارب النووية وعمليات إطلاق السواتل في العالم، على منع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فقط من إجراء التجارب النووية وإطلاق السواتل. وما ذلك إلا انتهاك للقانون الدولي وإنها لسياسة الكيل بمكيالين في أبرز أشكالها.

وينبغي عدم السماح أبداً للولايات المتحدة بالتعدي على نحو خطير على حق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستقل في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وينبغي كذلك عدم السماح لها باستعمال الأمم المتحدة ومجلس الأمن كأداة لتنفيذ سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وعلى الولايات المتحدة أن تختار، ولئن تأخر ذلك، بين خيارين: خيار احترام حق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطلاق السواتل والدخول في مرحلة انفراج واستقرار، أو الاستمرار في الطريق الخطأ التي ستفضي إلى وضع متفجر، وذلك إذا ما أصرت على انتهاج سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأود أن أوضح مرة أخرى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفذت التجربة النووية الثالثة كجزء من التدابير المضادة العملية للدفاع عن سيادة البلد وأمنه في مواجهة التصرفات الوحشية والعدائية التي تسلكها الولايات المتحدة، التي تنتهك بكل استهتار الحق الشرعي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطلاق السواتل للأغراض السلمية.

وإني مقتنع أن المؤتمر سوف يولي الاهتمام الواجب إلى هذه الحقيقة التي لا سبيل إلى إنكارها، أي أن الحالة الناشئة في شبه الجزيرة الكورية مسألة خطيرة يجب البت فيها إما باحترام سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة أو السماح بانتهاك سيادتها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير سو سي بيونغ، على ملاحظاته. وأعطي الكلمة لسفيرة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أردت أن أعرب، لممثلي كل من آيرلندا والأردن وسلوفينيا، وإن كانوا قد غادروا المكان، عن تقديري الشخصي لهم على الآراء التي قدموها اليوم. وقد طرحوا أفكاراً كثيرة قوية وجيدة، لا شك أنها تستحق الدرس وينبغي إبلاغها إلى عواصم البلدان الأعضاء. وقد تفضل السفير الذي هو، بالطبع، رئيس الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، باطلاعنا على العمل الجاري هناك. وبطبيعة الحال، فقد أشار عن حق، إلى أن حكومتي تقوم باستعراض هذه الاتفاقية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة اليوم للحديث بإيجاز عن الأهمية التي توليها حكومتي لمسألة إزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، التي ندعمها بالعمل وليس بمجرد الكلام، ويمكنني القول إننا قدمنا أكثر من بليون دولار دعماً للجهود المكرسة لهذه البرامج في نحو ٩٠ بلداً في جميع أنحاء العالم. ولهذا فإني أشكره مرة أخرى على اطلاعنا على العمل الذي يقوم به شخصياً كرئيس.

وقد تحدث أيضاً العديد من المتكلمين، بطبيعة الحال، عن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. وأود مرة أخرى أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق إعجابنا بالعمل الذي يضطلع به زميلنا الفنلندي، السفير لايفافا، الذي قام بعدد لا يحصى من الرحلات إلى الشرق الأوسط، ممثلاً لبلد هو منظم مشارك للمؤتمر. ولا يسعني إلا أن أقول إن حكومتنا تعالج بحماس مماثل هذه المسألة مع شخصيتين أخريين منظميتين للاجتماعات، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد لايفافا. ولهذا أريد فقط أن أقول، مرة أخرى، إن حكومة بلدي تعمل جاهدة، مع جهات أخرى، على معالجة هذا الموضوع. وأود ببساطة أن اختتم كلمتي بالقول إنني تناولت الكلمة في هذا المؤتمر مرتين بشأن مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك قراءة البيان الذي أدلى به رئيس بلدي، ولذلك فإني متأكدة أن ما قاله غني عن البيان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية على بياحها. وأعطي الكلمة لسفير جمهورية كوريا.

السيد كوون هايريونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): استمعنا خلال الأيام الثلاثة الماضية إلى بيانات كثيرة من وزراء أدانوا استمرار التجارب النووية التي تقوم بها كوريا الشمالية.

وإننا ندرك جميعاً أن التجربة النووية التي قامت بها كوريا الشمالية تشكل تحدياً للسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي منطقة شمال شرق آسيا وما وراءها. ولا يُخَطَّن أحد في أن كوريا الشمالية نفسها ستكون هي الضحية الكبرى، دون غيرها.

وقال مندوب كوريا الشمالية إن بلده يريد أن يركز على التنمية الاقتصادية فإني أمل، من ناحية، أن تصبح كوريا الشمالية عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي بدلاً من إضاعة مواردها في تطوير الأسلحة النووية والقذائف، ومواصلة إدارة ظهرها للعالم في عزلة فرضتها على نفسها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على بياحه. وأعطي الكلمة لسفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد سو سي بيونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بكوريا الجنوبية، أود أن أقول إنه ينبغي لها أن تتوخي الحذر الشديد وتتفادى مثل هذا الرد المتهور، وأن تأخذ في الاعتبار أن ثمة تحركاً ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك من جانب الولايات المتحدة، ويمثل هذا التحرك خطوة استفزازية خطيرة من شأنها أن تجعل الوضع في شبه الجزيرة الكورية يندرج بالخطر. ولذلك، فإنني أغتنم هذه الفرصة لأنصح كوريا الجنوبية بأنه من الأفضل كثيراً أن تلتزم الصمت وتولي المزيد من الاهتمام لشؤونها الداخلية الخاصة وأن تتحلى على الأقل بشيء من الصبر بدلاً من إثارة المشاكل وفتح صناديق المفاجآت هنا وهناك، وأخيراً أود أن أقول لممثل كوريا الجنوبية إنه، ما دام يعتمد على الجهات الخارجية، فإنه لن يرى بنفسه إعادة توحيد كوريا السلمي والمستقل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على ملاحظاته. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد كوون هايريونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): اعتذر عن طلب الكلمة مرة أخرى، وسوف لا أطيل الكلام. إن وفد بلدي يبحث كوريا الشمالية على أن تتخلي عن طموحاتها النووية دون تأخير وأن تسلك طريق السلام. وآمل أن تقيد كوريا الشمالية بالمعايير الدولية وأن تتبع الخيار الصحيح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): هل هناك وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ ليس هناك من يرغب في الكلام فيما يبدو.

وكما تعلم جميع الوفود، تجري حالياً مشاورات واسعة بشأن المسار المستقبلي للعمل أو الخطوات التي يمكن اتخاذها حتى يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بعمله العادي. وقد قدمت وفود عديدة تعليقات واقتراحات في هذا السياق، كما أن هناك المزيد من المشاورات التي لا تزال جارية.

وحتى وإن كانت هذه المناقشات لا تزال جارية، كوسيلة لإتاحة فرصة لأعضاء مؤتمر نزع السلاح والوفود المهتمة الأخرى لتبادل وجهات النظر بشأن هذه المسألة الحيوية للغاية، فإن الاجتماع القادم لمؤتمر الأطراف سيكرس للنظر في مسألة نزع السلاح النووي. وبطبيعة الحال فإن ذلك لا يُقَيَّد بأي شكل من الأشكال حق جميع الوفود في معالجة المواضيع الأخرى، حسب رغبتها، كما ينص على ذلك النظام الداخلي للمؤتمر.

وآمل أن تبدي الوفود اهتماماً بتطوير آرائها بشأن هذا الموضوع.

وبذلك ينتهي عملنا لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الثلاثاء المقبل، في ٥ آذار/مارس، في الساعة ١٠/٠٠.

رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.